



دراسة اقتصادية واجتماعية لمملكة

(من ٨٢٤هـ / ١٤٢١م إلى ٩٠١هـ / ١٤٩٦م)

اعتماداً على مجموعة الوثائق العربية الفهرستية من القرن التاسع
الهجري / التاسع عشر الميلادي، تحقيقاً لوديسري كوشينسكي، الهنري د. ميسون مؤلف
نشر معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، ١٩٦٠هـ / ١٩٦١م، مطبوعة معهد الدراسات
الإسلامية، مدريد.

هند غسان ابوالشعر

مقدمة

هجرة عربية أندلسية إلى المغرب العربي،
وتم أثناءها إحلال العنصر الإسباني محل
المهاجرين العرب بوسائل متعددة.

تحفل المكتبة الأندلسية والإسبانية
بمصادر متنوعة وكثيرة ترصد الجانب
السياسي بشكل واضح، وتغفل بالمقابل
التغيرات الجذرية الكبيرة في حياة
السكان، ولقناعتي بأن استنطاق الوثائق
مباشرة أقرب إلى واقع الحياة اليومي،
لجأت إلى اعتماد مجموعة الوثائق
الغرناطية التي نشرها معهد الدراسات
الإسلامية في مدريد، وهي وثائق شرعية
قيمة وغنية بالمعلومات عن حياة مملكة
غرناطة الاقتصادية والاجتماعية، على أمل
أن أتمكن من تكوين صورة مباشرة
للمملكة من الداخل، تعطي الخصوصية

في هذا العام تمر خمسة قرون على
سقوط وتصفية مملكة غرناطة، وهو حدث
إنساني وتاريخي كبير، يحملنا نحن أبناء
هذا التراث الحضاري المدهش مهمة
إحيائه ودراسته واستقرائه بوعي واهتمام.
إن مثل هذه الفترات الحاسمة والانتقالية
في حياة الأمم والدول تتطلب دراسة جدية
واعية، فهي من المراحل الصعبة والخطيرة
في تاريخ شبه جزيرة ايبيريا، وفي تاريخ
العلاقات بين الشرق والغرب، ففي النصف
الثاني من القرن التاسع الهجري
/ الخامس عشر الميلادي، تمت تصفية
مملكة غرناطة؛ المعقل الأخير للعرب
الأندلسيين، وشهدت نهاية القرن المذكور،
تسليم غرناطة للملكين الكاثوليكين، وسط

غُرْنَاطَة

وهي مكتوبة على الورق والجلد، ويمكن تصنيفها حسب الموضوعات التالية :

قسمة تركة، عقد بيع، شهادة خبراء بتقدير اثمان وتحديد ملكيات، إقرارات سلطانية بعقد بيع وتفويض بالبيع، هبات عائلية وتنازل عن املاك، تنازل عن حق في المقاضاة، معاوضات، عقود زواج أو طلاق، وصايا، عقود افتكاك أسير، عدم ترك حريم الدار، قضايا تبني، مطالبة بميراث، ومع أننا نعتد أساساً على هذه الوثائق، إلا أننا استفدنا في الوقت نفسه من المصادر الكثيرة المباشرة، ومن المراجع العلمية المتخصصة التي تتناول هذه الفترة بالتحديد، إضافة إلى مجموعة من الأبحاث القيمة، والمنشورة في المجالات العلمية، لتعطينا خلفية مناسبة لدراسة هذه الوثائق.

ولعله من المفيد قبل تناولنا لحياة مملكة غرناطة الإقتصادية والاجتماعية كما تعرضها الوثائق أن نتناول جغرافية المدينة كمدخل يضعنا في الإطار الجغرافي للمملكة في الفترة السابقة للدراسة وأثناءها.

تحديد جغرافي لمدينة غرناطة

إن أقرب المصادر وأوثقها لوصف غرناطة وما حولها ما أورده وزير الدولة

اليومية للمدينة، ولحياة سكانها قبل سقوطها مباشرة، وحتى بعد ذلك بأعوام قليلة أيضاً إن هذه الوثائق محايدة، لا تقدم وجهة نظر معينة، وهي مؤرخة بدقة مما يضع الدارس أمام يوميات غرناطية موثقة بأسماء الأهالي وأنسابهم وطرق رتبهم وملابسهم وأثاثهم ووسائل تبادلهم ونوعية نقدهم وقيمتهم .. وهذه الوثائق المنشورة لم تتم دراستها من قبل، وهي مصدر ثمين للتشريع الإسلامي في الأندلس، ومصدر من أغنى المصادر التاريخية وأوثقها، وهي بالطبع تحتاج منا إلى التفاتة جادة لدراستها جنباً إلى جنب مع المصادر العربية المتنوعة من تاريخية وجغرافية وأدبية، إضافة إلى المصادر الإسبانية المتوفرة لتصبح الدراسة أكثر وعياً وموضوعية ويبلغ مجموع هذه الوثائق خمساً وتسعين وثيقة، يعود أقدمها إلى يوم ١٠ رمضان سنة ٨٢٤ هـ / الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٤٢١ م، أما أحدثها فمؤرخة ب ٢٥ ذي الحجة سنة ٩٠١ هـ / الموافق ٥ سبتمبر سنة ١٤٩٦ م،

أجزاء الأندلس فتتبع الإقليم الخامس، وقد زارها الشريف الإدريسي المتوفى سنة ٥٤٨هـ/١١٥٤م، ووصفها بأنها (مدينة يسقيها نهر يسمى حدروا، وعلى جنوبها نهر الثلج المسمى شنيل، ومبدؤه من جبل شلير، وهو جبل الثلج، وذلك أن هذا الجبل طوله يومان، وعلوه في غاية الإرتفاع، والثلج به دائماً في الشتاء والصيف). ويلاحظ الإدريسي أن غرناطة تقع في شمالي الجبل، وأن وجه الجبل الجنوبي يطل على البحر، وأن مدينة المنكب التي تقع على البحر مباشرة بعيدة عن غرناطة بمقدار أربعين ميلاً فقط.

أما أبو القاسم الملاحي صاحب كتاب (البيرة) فيصف غرناطة بأنها (.. قاعدة الدنيا، وقرارة العليا وقاعدة السلطان، من لا يعد لها في داخلها ولا خارجها بلد من البلدان، ولا يضاهاها في اتساع عمارتها وطيب قرارتها وطن من الأوطان).

ويصفها أحمد من محمد بن موسى الرازي المتوفى سنة ٣٤٤هـ/٩٥٥م بأنها (.. وفيرة الخيرات، أرضها سقي، غزيرة الأنهار كثيرة الثمار، ملقطة الأشجار، أكثرها أدراج الجوز، ويحسن فيها قصب السكر، ولها معادن جوهريّة من ذهب وفضة ورصاص وحديد ..) وتتكرر الإشارة إلى غرناطة وما حولها بأنها دمشق الأندلس، وإلى مرج غرناطة بأنه شبيه بغوطة دمشق.

النصرية، الشاعر والمؤرخ لسان الدين بن الخطيب المتوفى سنة ٧٧٦هـ، لدقته وتفصيله واعتماده السجلات الرسمية وإيراده للأرقام تأكيداً لمعلوماته، وقد ساعده مركزه الرسمي في الوصول إلى مثل هذه المعلومات ببساطة، فقد تميز بذكر المواقع بدقة، وإطلاعه على المصادر السابقة ونقله عنها، وهي المصادر التي كتبت عن المدينة قبل لسان الدين بن الخطيب، إلا أنها فقدت ولم تصل إلينا، إن معلومات الوزير النصري هذه تساعدنا على إعطاء صورة واضحة وتفصيلية إلى جانب الوثائق الغرناطية.

تقع مدينة غرناطة أو (أغرناطة) جنوب شرقي جزيرة ايبيريا، وتبعد عن البيرة فرسخاً وثلثي الفرسخ، طولها في أيام لسان الدين بن الخطيب، سبع وعشرون درجة وثلثون دقيقة، وعرضها سبع وثلثون درجة وعشر دقائق، وهي توازي قرطبة في الطول، واشبيلية والمرية في العرض، وقد كانت في الأصل تتبع لكورة البيرة أعظم كور الأندلس، وذلك حتى سنة ٤٠٠هـ/١٠٠٩م، إلا أنه عندما ثارت الحرب الأهلية سنة ٣٩٩هـ/١٠٠٨م زحف البربر على الزهراء وخربوها، فلجأ سادة البيرة وكبار القوم فيها إلى غرناطة، وصارت غرناطة بعدها حاضرة الصقع وأم العصر.

تتبع غرناطة للإقليم الرابع الذي يضم كلاً من مالقة والمرية وإشبيلية، أما باقي

سقوطها بيد الملكين والكاثوليكين، وكانت (مكللة بالأعنان غاصة بالأدواح، متزاحمة بالبيوت والأبراج، وبلغ إلى هذا العهد، عددها في ديوان الخرص ما يناهز أربعة عشر ألفاً). وقد نقل الوزير النصري هذا العدد مباشرة من الديوان، وكانت أثمان الأراضي في هذه المواقع مرتفعة لأنها تضم (العقار الثمين)، ولأنها أيضاً تغل أكثر من مرة في السنة، فقد كان سعر المرجع العلي خمسة وعشرين ديناراً من الذهب العين. أما نمط الحياة في هذه المناطق فيبدو في اهتمام الناس بتربية أنواع الدواجن والحمام. (في هذه القرى الجمّل الضخمة من الرجال والفحول من الحيوان الحارث لآثار الأرض ... وفي كثير منها الأرحية والمساجد ..)، ويبدو أن عدد هذه القرى قد تجاوز الثلاثمائة قرية، وهي محصورة في أيدي عدد قليل من الملك، أما سائر القرى التي بأيدي الرعية مجاورة لهذه الحدود فيكثر فيها الألف من الخلق .. منها ما انفرد بمالك أو اثنين وهو قليل .. وهذه المعلومات كما نراها قابلة للتصديق، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الواقع التاريخي الذي أدى في هذه الفترة إلى تضخم غرناطة وما حولها، نتيجة استيعابها للآلاف من أبناء المدن والقرى المجاورة التي كانت تتساقط بالتدريج بأيدي الإسبان، مما جعل غرناطة معقلاً للمهاجرين الأندلسيين بكفأتهم وطاقاتهم وإمكاناتهم الفكرية والإقتصادية، هذه

تبدو الصورة العامة لمدينة غرناطة وما حولها في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي دقيقة وواضحة لدى الوزير لسان الدين بن الخطيب، حيث يفهم منه بأن المدينة كانت غنية بمواردها، عامرة بسكانها وثرواتها، وأن طبقة غنية من الملاكين كانت تسيطر على أجزاء واسعة من مرج غرناطة، وعلى المزارع الواقعة خارج السور، وكانت المدينة محفوفة بالبساتين، التي تحيط بسورها، وأثمان هذه الأراضي والبساتين مرتفعة، تغل في السنة الواحدة نحو الألف من الذهب، وكانت غلالها تملأ الدكاكين (بالخضر الناعمة والفواكه الطيبة المدخرة ..) ومن المعلومات المميزة لدى الوزير النصري ما أورده عن الأملاك السلطانية (مستخلص السلطان) والتي تناهز المائة، حيث يحدد المزروعات التي تضمها هذه الجنان بأنها (الزيتون والفواكه من لوز واجاص وكمثرى إضافة إلى أنواع الرياحين والأعنان). ويلاحظ أن (الأملاك فيها متصلة السكنى على الفصول)، وأن الناس كانوا ينتقلون من بيوتهم إلى المروج (الفحوص) في أيام نضج الفواكه، وأنهم يحمون أنفسهم بأسلحتهم، وذلك لقرب هذه المروج من بيوتهم، مما يشير إلى أن العمارة كانت متصلة، وأن استغلال الأراضي كان كبيراً دائماً.

أما القرى المحيطة بغرناطة فقد تزايد عددها وتعاظم سكانها، وتضخمت فعاليتها الزراعية في المرحلة التي سبقت

ربض البيازين لشعبيته وإمكانية استيعابه لهذه العناصر من الناحيتين الجغرافية والإقتصادية. ويرد أيضاً ذكر لمواقع أخرى في الربض غير المساجد والجوامع المذكورة، ومن هذه المواقع درج في أحواز جامع ششون، وفرن يعرف بفرن الحجر، وفرن آخر يعرف بفرن الدرج.

ومن الأرباض الأخرى والتي يرد ذكرها أيضاً ربض باب الطوابين، وربض القنطرة، وربض باب الفخارين، وربض البيغفور، ولا شك أن هناك أرباضاً أخرى، إلا أننا لا نجد لها ذكراً في الوثائق، ويفهم من ذلك أنها كانت أقل كثافة في سكانها وفعاليتها.

وتذكر الوثائق أعداداً أخرى من المساجد والجوامع، منها مسجد أبو العاص، ومسجد القصر، وربما كان هو نفسه جامع القلعة الحمراء، ومسجد السلطان أيضاً، أما في داخل المدينة فيذكر مسجد ابن سحنون، ومسجد المرابطين في القصبة ويظهر أن المسجد الأخير من المساجد القديمة في المدينة، أما المساجد المذكورة في الأرباض فالأغلب أن بعضها حديث استحدث مع تزايد الأعداد، وتزايد الهجرات، مما يؤكد استنتاجنا أن عدد السكان كان كبيراً في الفترة التي نتناولها، مع أننا لا نملك عدداً تقريبياً أو دقيقاً لسكان غرناطة في هذه الفترة القلقة من تاريخها.

ومن المواقع المذكورة أيضاً أبواب

الصورة تساعدنا بالتأكيد على فهم الحركة المستمرة للبيع والشراء في الأراضي والعقارات كما تعرضها لنا الوثائق الغرناطية، فالأوضاع الإستثنائية والتي كانت تعيشها المملكة، وتغير في تركيبها السكانية تشكل حركة استثمار نشطة وسريعة، تجعل من هذه المعلومات خلفية ممتازة للدراسة.

مدينة غرناطة في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي كما تصفها الوثائق الغرناطية الشرعية

تعطينا الوثائق الشرعية صورة تفصيلية دقيقة تمكنا من رسم خطط للمدينة قبل سقوطها بزمان قصير، حيث يرد ذكر للمواقع والأرباض والسكك والدور، من أكثر المناطق وضوحاً في الوثائق (ربض البيازين) وهو جوفي المدينة، ويذكر أن أعداداً كبيرة من المساجد كانت قائمة في ربض البيازين، ومنها المسجد العتيق، ومسجد زاهر، وجامع لكش، وجامع الجوف، ومسجد ششون، ومسجد التائبين، ومسجد الحوزة. وتبدو تفاصيل مواقع ربض البيازين واضحة في الوثائق، لأن الربض كان مزدحماً بالسكان في هذه الفترة، وكان يمثل الحي الشعبي المليء بالحركة والنشاط، ويبدو أن سبب تزايد سكانه يعود إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان المدن الأندلسية التي سقطت بيد الإسبان لاجئين إلى غرناطة، فاحتواهم

يرد ذكر تفصيلي للجنان والبساتين المحيطة بغرناطة، وهذه الجنان تتخللها جداول المياه، وفيها برج الرقاد، والسبيكة خارج حمراء غرناطة، ومنها قسيمة عصام المعروى، وقداح ابن سحنون، وابن المؤذن، وابن كامل، والنخلة العليا، والنخلة السفلى، وابن عمران، ونافع، ومقبل والعرض والحفرة والجرف ومدرج نجد ومدرج السبيكة وجنة العريف. كذلك تحدد الوثائق قسائم كل موقع، وذلك من خلال عمليات البيع والشراء، مثل قسائم جنة عصام ومنها قسيمة الحفرة، قسيمة الطل، الربشك، السارقة، الحمى، قسيمة الثلاثمائة، الرقيقة، الحفرة الصغرى فيها، الحفرة الكبرى، وقسيمة شق هيكل .. إضافة إلى أسماء عشرات من الفدادين التي يمكننا تحديد مواقعها وأسعارها.

يبدو من القراءة المتأنية للكيفية التي تورد فيها الوثائق ذكر هذه المواقع أنها كانت مستغلة بشكل كبير وواضح، وأنها تعرضت لعمليات بيع وشراء كبيرين في هذه الفترة بالذات، وأكثر هذه المواقع مروية (فدان سقوى) وهي إشارات لها دلالاتها وأهميتها، خاصة إذا تتبعنا كيفية توزيع أيام الري وحقوق السقاية، مما يشير إلى حذر السكان في أساليب الري والتوزيع، حيث كان يتم بيع الفدان بكامل حقوقه وخاصة مواعيد وصول المياه إليها، ويلاحظ تزايد نسبة البيع عند سقوط غرناطة، حيث بيع بعض هذه المواقع

غرناطة، ومنها باب البنود داخل غرناطة، باب الفخارين، وباب الطوابين، وباب الفرج، وباب البيرة، وباب يعقوب، وكذلك الجبانات، ومنها جبانة وادي الفخارين، ومقبرة الغرباء وهي قريبة من قصور نجد، وجبانة باب البيرة، ومقبرة السبيكة. أما السكك الصغيرة أو (الزناقات) داخل المدينة، فتذكر زقة المريني، وتقع في أحواز باب الطوابين، وزنقة القرن وهي قريبة من مسجد المرباطين بالقصبة القديمة، هذا عدا عن عدد آخر من المواقع التي مر ذكرها مثل أحباس جامع غرناطة، قصر السيد وهو خارج حضرة غرناطة، وحوز سحيم، والنوالي والمدلاهي وقورجة والقرافين والآري وهو موقع معروف فيه قصر وفيه سجن أيضاً، ويقع قرب الحمراء، ويقع غربي أحشارش ومورور، وهو جبل معروف جلب الوزير الحاجب رضوان الماء إليه، ومن المواقع أيضاً المدرسة والمارستان، والذي يبدو أنه في وسط المدينة، وأخيراً يرد ذكر لجداول المياه والتي كانت تتخلل أراضي غرناطة عن طريق النهر، إضافة إلى أن هناك ساقية كبيرة كانت تقع تحت البلد مباشرة، وساقية أخرى كبيرة بجوار غرناطة، تعرف بساقية أبي جعفر، نسبة إلى أحمد بن خلف بن عبد الملك الغساني القليعي.

المواقع والقرى خارج غرناطة كما ترد في الوثائق



الجديد، والعلاقات الإجتماعية المصاحبة لها.

الحياة الإجتماعية في غرناطة

التركيب السكاني

لقد عرف العرب الأوائل الذين دخلوا غرناطة مع جيش موسى بن نصير بالبلديين، في حين أطلق على الفئة التي رفدتهم فيما بعد مع جيش بلج بن بشر القشيري اصطلاح (الشاميين)، يذكر المؤرخ ابن حيان، أنه عندما وصلت الرافدة الشامية مع بلج، قام الأمير أبو الخطار بن ضرار الكلبي بتفريق العرب من القبائل الشامية على الكور في غرناطة، إثر صراعهم الدامي مع البلديين، فأُنزل جند دمشق في كورة البيرة، وجند الأردن في كورة جيان، وجند مصر في كورة باجة وتدمير، أما البربر فقد اشتركوا أيضاً مع الشاميين في بعض المواقع.

ويمكن التعرف إلى أنساب هذه القبائل في غرناطة، اعتماداً على المعلومات الدقيقة الموثقة التي يوردها الوزير النصري لسان الدين بن الخطيب الذي اطلع على (الإجراءات والبيعات السلطانية) حيث أورد أسماء سبع وسبعين قبيلة في غرناطة، ولاحظ أن أغلب الأنساب في المنطقة تعود إلى الانصاري، الحيدي، الجذامي، القيسي، الغساني، أما القبائل البربرية فالمرينية والزنايتية والتجانية والمراوية العجيسية، ونحن هنا لن نشير إلى العناصر

للقشتاليين، أو لوكلاء عنهم، وبريالات قشتالية أيضاً.

وقد عرفت هذه المواقع بزراعة التفاح والتين واللوزيات والخوخ و الكرز والموز والاعناب والجوز والكتان والتوت، حيث عرفت غرناطة تربية دودة القز وإنتاج الحرير وتصنيعه، وتداوله بديلاً للنقد في حالات خاصة، إضافة إلى استخدامه وبشكل كبير في أنواع النسيج والأثاث المنزلي.

ويمكن للدارس المهتم بالتفاصيل أن يرجع إلى هذه الوثائق ليتعرف إلى أسماء القرى، وهي كثيرة، إذ يذكر الوزير النصري أنها كانت تعد أكثر من ثلاثمائة قرية، إضافة إلى الحصون، مثل حصن ارجدونه، وحصن الخير، وقلعة يحصب، وحصن شتمانس، وحصن واط، وغيرها من الحصون والقلاع. وختاماً، فإن الكيفية التي أوردت فيها الوثائق هذه المعلومات، تضعنا في الإطار العام، بحيث نستطيع من خلالها معرفة المواقع، وعلاقات الأفراد، وأسعار الأراضي، وكيفية بيعها، والطبقات التي تتداولها، والعملات المستخدمة في عمليات البيع والشراء، وتساعدنا أيضاً، على التعرف إلى الكيفية التي تم فيها انتقال نسبة كبيرة من الأراضي من أيدي العرب المسلمين في غرناطة وما حولها إلى الأيدي الإسبانية (القشتالية) بعد سقوط المملكة مباشرة، عن طريق البيع، وهي معلومات قيمة وثمينة تساعدنا على تفهم الوضع

وواضحة، ولا يمكننا القبول والأخذ بهذه التسميات دون وضعها في الإطار التاريخي للمملكة.

ورد ذكر لسلطين غرناطة بصورة يبدو فيها التبجيل والمودة، ومنهم أبو النصر سعد بن الحسن، والسلطان أبو عبدالله محمد بن علي المعروف بالصغير اللذان كانا أطرافاً في عمليات بيع للأملك العلوية، وبالمقابل نعر على ذكر لأشخاص من مختلف الطبقات الإجتماعية، ومنهم من فارق الحياة، وترك أثراً ملموساً على المجتمع الغرناطي؛ مثل الوزير المشهور أبي القاسم بن سراج، وقد أوردت الوثائق في الفترة الواقعة ما بين سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م وسنة ٨٩٣هـ/١٤٨٨م أسماء ثمانية وزراء، إن المدة الزمنية المذكورة والتي تبلغ تسعة وستين عاماً، تسمح لنا بقبول العدد السابق، إلا أننا في الوقت نفسه نتحفظ على الأسماء، لأن أغلبها لم يرد في المصادر التاريخية للمملكة النصرية، وهذه القائمة تشمل الوزير أبي عثمان سعيد بن سعد السليمي، والشيخ الوزير أبا عبدالله محمد القنبلي المعروف بسششوان، والفقيه الوزير محمد النقوري، والوزير الفقيه القائد أبا عامر غالب بن هلال، والوزير الكبير الشهير المرحوم أبو القاسم بن سراج، والوزير المرحوم أبا عبدالله أبو محمد، والوزير أبا عبدالله محمد بن أحمد بن حسان الأكبر، الوزير المكرّم محمد بن عيسى وزير فنيانة،

السكانية الأخرى.

واستناداً إلى الأسماء التي أوردتها الوثائق الغرناطية، يمكننا تمييز القبائل التالية: السليمي، القيسي، وأيضاً للخمى، والنميري، والأزدي، والتميمي، والهاشمي، والزهيرى، ومقابل هذا الانتماء القبلي الذي ما يزال واضحاً في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، فإن بعض الأسماء التي أوردتها الوثائق، تشير إلى الانتماء إلى الأقاليم والمدن والقرى، مثل أبي بكر الجباني نسبة إلى جبان، وأبو عبدالله النميري المعروف بالغرناطي أو الغرناطي، والجزيري والرصفي، والقربلياني والطريفي، والالبيري، والقمارشي والشرقي والمنشالي، والمالقي، والبسطي.

إن هذه التسميات تنص صراحة على ارتباط النسب القبلي بالمكان أيضاً، وهو تطور طبيعي ومقبول بعد مرور مدة زمنية طويلة على الاستقرار في شبه الجزيرة، واختلاط السكان وتوزعهم على أجزاء شبه الجزيرة.

الطبقات الإجتماعية

تعطينا دراسة الوثائق في هذه الفترة مؤشرات كثيرة على فعاليات سكان غرناطة ومما يلفت انتباهنا دلالات الألقاب الإجتماعية الورادة فيها، حيث يشار إلى الوزراء والقواد والقضاة و التجار والأساتذة والمعلمين إشارات صريحة



للقضاء أيام الوزير لسان الدين ابن الخطيب منزلة خاصة، حيث يذكر أن القاضي ابراهيم بن عبدالله النيري، الملقب بأبي اسحاق، وهو من أهالي غرناطة، ولي القضاء في الأحكام الشرعية بالقلم قرب الحضرة، وأن السلطان رخص له بلبس الحرير والخضاب الأسود ومصاحبة الأبهه، ومن القضاة المعروفين قاضي الجماعة محمد بن سراج بن محمد بن سراج، والقاضي ابن منظور، إلا أن هذه الإشارات لا تعطي للقضاء دوراً كبيراً، ولا تورد الوثائق أسماء قضاة آخرين، مع أنها وثائق شرعية، ويبدو أن منصباً آخر يرتبط بالقضاء عموماً وهو منصب (خطة السوق) كان متداولاً، وله أهميته هو على ما نفهم قريب من منصب (الحاسب).

تعطي الوثائق دوراً كبيراً للتجار، وهذا الدور طبيعي، لأنهم الفئة الأكثر حضوراً في عمليات البيع والشراء في مثل هذه الوثائق ويبدو من استعراضنا لأسماء التجار أنهم لا ينتمون إلى قبائل عربية، وأنه لا يذكر نسبهم القبلي، إنهم ينسبون إلى قراهم وأقاليمهم التي جاؤوا منها. ويلاحظ أن القاباً أخرى مثل (الشيخ) و (الفارس) و (الشيخ الحاج التاجر) تضاف إلى أسماء التجار، وقد أوردت الوثائق عشرة من التجار، وأشارت إلى فعالياتهم ودورهم، وهو دور كبير ومؤثر كما نفهم منها. وتذكر الوثائق أيضاً أعداداً كبيرة من القواد ويوصف هؤلاء بـ (الفارس القائد)،

والوزير المرفع الاتقى أبا جعفر أحمد بن محمد الفخار، والوزير عبدالله بن أبي الفرج والوزير، الفارس أبا جعفر أحمد بن الوزير المرحوم أبي القاسم بن هانيء. ويلاحظ من القائمة السابقة، أن أحد الوزراء كان ابناً لوزير، وأن أحدهم ارتبط بلقب أو مكان، وهو وزير فنيانة، إضافة إلى ارتباط لقب الوزارة بالفقه والفروسية، وقد عرف الوزراء أيضاً بالقواد، ويبدو أن هذا الأمر لم يكن خاصاً بالفترة التي ندرسها؛ يقول لسان الدين بن الخطيب، إن هؤلاء الرجال (منذ أزيد من أربعمئة سنة يوصفون في عقودهم بالفقه والوزارة منذ ثلاثمئة سنة) ويفهم من هذا الأمر، أن الوزراء كانوا يوصفون بالأخلاق الحسنة، فالوزير يجب أن يتحلى (بالضبط والحرص، بحيث لا يتهم فيه بالتجاوز أحد ...). وبصورة عامة فقد ارتبطت الإشارة إلى هؤلاء الوزراء في الوثائق بتكليفهم بمهام خاصة بالأملاك السلطانية، وخاصة مسألة البيع والشراء في الفترة الأخيرة من حياة المملكة، ويذكر أنه ارتبط بالسلطان أيضاً طبيب خاص (طبيب الدار السلطانية)، وعرف أيضاً منصب مرتبط بالأملاك السلطانية، ويسمى (المستخلص) وهو منصب مختص بالوزراء.

ومن الوظائف المذكورة في الوثائق القضاة، فقد ذكر لقاضي الجماعة، وخطيب الحضرة العلية بغرناطة، وهو المنصب الأعلى بين مناصب القضاء، ويبدو أنه كان

هذه الوثائق تحدد نوعية المهن والأفراد الذين نتوقع أن نقابلهم، ويلاحظ أن المهن المذكورة ترتبط بمجتمع نشيط وفعال، إلا أن هذا لا يعطي صورة شاملة ودقيقة لمجتمع غرناطة وفعالياته.

يبدو أن المجتمع الغرناطي عرف مشيخات الصوفيين في هذه الفترة، ففي أيام الوزير النصري لسان الدين بن الخطيب، ورد أن (أحدهم اتصل بمشيخة الوقت في غرناطة، حتى ارتسم في المقربين بغرناطة)، وانتشرت الطرق الصوفية بين أهل ربض البيازين، وكان منهم من المتصوفة من هم على طريقة الحلاج بن المنصور الحلاج، وكان السلطان يستدعي هؤلاء المشايخ إلى قصره ويعطيهم من لطائف نعمائه..)، وبالمقابل، فقد انتشرت نزعة الخارجية لدى فئة غرناطية أخرى، وكثرت الصعلكة عند البعض الآخر، وظهرت عصابات من (كسرة الأغلاق، وقتلة الرزاق، ومختلسي البضائع، ومخيفي السابلة)، وهم الصعاليك الذين كانوا يمثلون الفئات الاجتماعية الفقيرة في الأحياء الشعبية. ومن الفئات التي يرد ذكرها عرضاً في مجتمع غرناطة السبايا المعتقات مثل المعتقة السبية سوداء اللون (زمردة السوداء) وهي معتقة القائد محمد البلنسي، ويبدو أن سوق الرقيق (النحاسة) كانت معروفة في غرناطة، فقد ورد في إحدى الوثائق أن محمد بن علي البريطاني باع

ويبدو أيضاً أن أبناء القادة يصبحون قادة، لكنهم بالطبع لا يوصفون بأنهم (فقهاء) كما هو الحال في منصب الوزارة، وقد أوردت الوثائق ذكراً لاثني عشر قائداً، منهم أحد القواد الإسبان هو القائد (النصراني القاضي الحاكم عن سلاطين قشتالة اندرش القلد قندرون) ويفهم من هذه الإشارات أنه كان لهؤلاء رتب عالية في الجيش النصري، وأنهم كانوا أصحاب أملاك ومزارع وضياح، وأنهم شاركوا في شراء وبيع الأملاك داخل وخارج غرناطة، قبل سقوط المملكة بشكل واضح.

ومن الألقاب التي ترتبط بالمهن، ورد ذكر للمعلمين، ويمكن إحصاء سبعة منهم، دون أن يشار إلى الألقاب مصاحبة، كما هو الحال مع الوزراء والقادة والتجار، إذ كانوا يوصفون (بالمعلم الأفضل) أو (المعلم المكرم المبرور) وهي صفات تدل على الإحترام والتقدير فقط، ولا تشير إلى رتبة إجتماعية أو إلى دلالات إقتصادية مهمة، أما لقب الأستاذ فتد الإشارة إليه مصاحبة للألقاب أخرى مثل الفقيه، ومنهم الفقيه الأستاذ أبي الحسن علي بن ابراهيم، ويوصف بأنه (البواب البناء) والأستاذ أبو عبيد الله محمد بن موسى بن عبد الله اللخمي، والأستاذ محمد بن محمد ابن مشرف الأزدي، والأستاذ القرباقي، ويبدو أن لهذا اللقب صفة اعتبارية، وأن أغلبهم كانوا يعملون بالتدريس، أو بمهن يتقنونها مثل (البواب البناء). إن طبيعة

لسان الدين بن الخطيب، فقد أورد تعليقات ذكية وملاحظات مباشرة حول المرأة الغرناطية، ومدى عنايتها بالحلي من قلائد ودمالج وشنوف وخلائيل ذهبية، ولاحظ أن المرأة الفقيرة كانت تتزين بالفضة، في حين تزينت النساء الثريات بالأحجار الكريمة من ياقوت وزبرجد ونفيس الجواهر. أما ملابس النساء فكانت من الحرير الثمين والكتان، وكان أهالي غرناطة ينسجون الحرير، ويحتفظون به في البيوت بالأرطال، وحرير غرناطة، أما من الحرير (الطائب اليوجري)، أو من حرير مورسية (حرير مرسي)، أو من حرير بسطة (بيازي من الحرير) (أو حرير جنوبي بصفة عامة)، ويبدو من هذا اتساع رقعة التبادل بين أجزاء المملكة، كما أن البربر عرفوا بصناعة الثياب الكتانية وتخصصوا فيها، وقد وجدت إشارات إلى أنواع من كساء الصوف الثمين، ومناديل من الكتان وأزار من الكتان أيضاً، ومناشف من الحرير البيازي، ويبدو أن النساء الغرناطيات بلغن من التفنن في الزينة لهذا العهد، والمظاهرة في المصنفات والنفائس بالمذهبات والديباجيات والتماجن في الحلي حداً كبيراً يمكننا التعرف إلى الحياة اليومية للمرأة الأندلسية، بدراسة الوثائق التي أوردت معلومات عادية يومية لحياة أهل غرناطة، ومنها الوثائق التي تتحدث عن الجهاز الذي تتجهز به العروس الغرناطية، فهي لدى بعض الأسر تدل على

نصرانياً من أحمد الشويخ بأربعة عشر ديناراً ذهبياً جديداً، ويبدو أن هؤلاء الأرقاء الذين كان يتم بيعهم، كان يتم في الوقت نفسه توريثهم للورثة فقد اعتبر هذا النصراني من ممتلكات المتوفي، والتي تتم المطالبة به ضمن الميراث.

أما الفئة التي تغيب عن الوثائق فهم فئة الفلاحين والمهنيين، وهي الفئة التي لم تكن قادرة على مزاوله مهنة البيع والشراء، لأنها لم تكن تملك ما يملكه التجار وأصحاب السلطة، وهم على الأغلب الفئة التي تقوم بالزراعة والبيع في الأسواق، ويبدو أنها تمثل الكثافة السكانية الكبيرة في غرناطة وما حولها من بساتين وقرى.

المرأة في غرناطة

ورد ذكر لسبع عشرة امرأة أندلسية في الوثائق، وصفن (بالمباركة) و (المصونة) وقد لقب سبع منهن (بأم الفتح)، وكانت إحدى هؤلاء النسوة من السبايا المعتقات، سوداء اللون تسمى السمراء زمردة، وهي معتقة القائد محمد البلنسي، وإحداهن أيضاً، كانت أسيرة ببلاد الحرب، وهي أم الفتح بنت أبي عثمان، ويبدو أن المرأة الأندلسية في هذه الفترة، كانت تتمتع بحرية واسعة في البيع والشراء وامتلاك العقار، ولديها أملاكها الخاصة، مع أنها تكلف وكلاء عنها بعمليتي البيع والشراء. إن حياة المرأة الأندلسية في هذه الفترة كانت امتداداً لما وصفه الوزير المؤرخ

الثروة والجاه، إذ ورد في إحدى الوثائق تفصيل للجهاز المصنوع كلياً من الحرير الثمين، وهي المخاد والمساند وثمان مائتا دينار واثنان وستون ديناراً ونصف ومرفقان من الحرير ثمنهما سبعة وستون ديناراً ونصف، ولحاف من الحرير ثمنه مائة دينار وسبعة وثمانون ديناراً ونصف، وإذا ما عرفنا أن ثمن مرجع الأرض (٥٠٠ متر مربع) يبلغ ثمن لحاف من الحرير، أدركنا مدى عناية البيت الغرناطي الثري وبذخه.

أما صداق النساء، فيختلف من فئة إلى أخرى، فقد بلغ صداق إحداهن ستمائة دينار عشرية، وبلغ صداق أخرى ضمن وصية مكتوبة (مائة دينار، وعشرة دنانير من الذهب بالصرف المعتاد)، وصداق لثلاثة قيمته ستة دنانير من الذهب بالصرف المعتاد، إن هذه النسب المتفاوتة تدل على المستويات الإجتماعية للطبقة التي تخصها القضايا المذكورة، إلا أنها تشير بوضوح إلى أن المرأة كانت حرة التصرف في صداقها، وأنه لم يتم حرمانها من حريتها في هذا المجال. ويرتبط الطعام في المجتمع الغرناطي بالإنتاج الزراعي والحيواني المتميز في غرناطة وما حولها وقرأها أيضاً، يذكر الوزير المؤرخ لسان الدين بن الخطيب، أن طعام أهل غرناطة كثير، وأن الناس تأكل هناك البر الطيب، أما الفقراء وهم الضعفاء وأهل البوادي والفلة من الفلاحين فكانوا يتناولون الذرة

الغربية مع أصناف القطاني، ومن المعروف أن الانتاج الزراعي للكورة المذكورة كان كبيراً، ويذكر أن أهل غرناطة كانوا يدخرون الفواكه اليابسة طوال العام، وأن هذه الفواكه كانت تظل محفوظة دون أن تتلف أعواماً معدودة، وأن أهل غرناطة كانوا يدخرون العنب سليماً من الفساد إلى شطر العام، إضافة إلى التين والزبيب والتفاح والرمان والقسطل والبلوط والجوز واللوز.. ومن الأمور المتعارف عليها في غرناطة، تربية النحل، وإنتاج العسل في المزارع والقرى، وهناك إشارة إلى أماكن تربية النحل، والتي كانت تباع مع العقار، ويبدو أن العسل كان رخيصاً وميسوراً للناس، حتى أن خمسة أرطال من العسل كانت تباع بـ ٣٥ درهماً، سنة ١٤٨٧م. عرف عن المزارع والبساتين المحيطة بغرناطة تنوع خضارها وإنتاجها الحيواني، وقد ربيت فيها الدواجن وأنواع الحمام، كذلك الفحول من الحيوان الحارث، وإذا ما عرفنا أن عدد هذه المزارع كان يصل في ديوان الخرص أيام لسان الدين بن الخطيب ما يناهز أربعة عشر ألفاً، استطعنا أن نتفهم طبيعة التجارة الداخلية، والإنتاج الداخلي للكورة، وما حولها من المزارع والقرى.

الأثاث في غرناطة

إن الصورة العامة لحياة أهالي غرناطة تجعلنا نميز بين الأثرياء منهم والفقراء من

٣٢ درهماً، ومغرفة قيمتها بخمسة دراهم سلّم خشبي ثمنه ستة عشر خابية لخزن الدقيق سعرها أربعة دراهم، وخابية كبيرة بحزام قيمتها ديناران ونصف.

ونستطيع التعرف إلى تجارة غرناطة الداخلية والخارجية في وثيقة أخرى، تبين أن من قطع الأثاث في المنزل مهراس صيني بقيمة دينارين، ومغرفة مصنوعة في مالقة بستة دنانير، وصندوق خشبي ستة عشر درهماً فضياً، ومنشار بدينار واحد، ومرق خشب بـ ١٠ دراهم فضية ومقلاة نحاس بـ اثني عشر درهماً، وخابية ماء بـ ثمانية دراهم وخمس مخادات بـ خمسة عشر درهماً، ومطرح جلد بـ اثني عشر درهماً، وسجادة بدرهمين، وبعض الألبسة والأقمشة المستعملة مثل بذلة منشف بخمسة دراهم، غزل كتان بستة دراهم فضية، منشف غزل بثلاثة عشر درهماً، قطيفة صوف بثمانية دنانير، وملوطة ملف بخمسة عشر ديناراً، قميص بخمسة دنانير.

إن ما تورده الوثائق الغرناطية السابقة يعطينا صورة عادية للحياة اليومية لأهل غرناطة، وهي صورة صادقة ودقيقة تساعدنا على تفحص حجم السوق الداخلي والخارجي، ونوعية السلع المتداولة والأزياء المستخدمة، وأدوات المطبخ الغرناطي، وطرق حفظ المواد في الخوابي، ونوعية الأنسجة ومقدارها أيضاً، فقد اشتمل البيت الغرناطي العادي على أنسجة من الكتان والحرير والصوف مما تنتجه

الفلاحين (الفعلة)، وباقي الطبقات الاجتماعية من حرفيين وأصحاب مهن متواضعة. إن حياة الأثرياء الذين يملكون القرى والمزارع تتميز بسكناهم في (العقار الثمين) وهم بالطبع قلة، وكانت هذه الفئة تسكن القصور المحروسة والمنارة المعمورة والدور العالية والمباني القصبية...، ونتوقع عندها أن يبوتهم غاصة بمظاهر الثراء والسلطة، وهذه الصورة لا تنقلها الوثائق الغرناطية، لأنها تعالج البيوت العادية للطبقة الوسطى الغرناطية.

يمكننا التعرف إلى البيت الغرناطي المتوسط، بمقارنة ما ورد في أكثر من وثيقة، للتعرف إلى أدوات المنزل اليومية، ففي إحدى الوثائق تم تقييم أثاث البيت بأكمله بمائة دينار وخمسة وسبعين ديناراً وأربعة دراهم، وبالمقابل تم تقييم ممتلكات أحد البيوت المكوّنة من منشف حرير وفرخة شرب صفراء وست أوان مذهّبة بأوقية واحدة ونصف أوقية من الذهب، مع رداء من الكتان، وستة أرباع من الصوف المغسول، بمقدار مائة دينار وخمسة وسبعون ديناراً ونصف من الفضة العشرية وتساعدنا إحدى الوثائق التي تتحدث عن قسمة تركة بين الورثة على معرفة الأثاث العادي لمنزل غرناطي متوسط، وعلى المناطق التي كانت تتاجر معها كورة غرناطة، وتتبادل معها السلع، وعلى أسعار هذه القطع البسيطة، مثل المقلاة، وثمانية عشر درهماً، وخابية ثمنها

النصرية عملية بيع كبيرة وبأسعار متواضعة، ويبدو أن أكبر مساهمة للسلطين النصريين يتمثل في استغلال (مستخلص السلطان) وهو من الممتلكات التي تبلغ أكثر من مئة فدان، وكان السلطين يعينون مسؤولاً عنه، مهمته كما يبدو إعطاء الأراضي مناصفة للأهالي كي يقوموا بزراعتها يذكر الوزير لسان الدين بن الخطيب مثلاً، أن الوزير أبا علي بن هدية، كان من أفضل الذين تولوا منصب مستخلص السلطان، ذلك أنه حمى المناصفين، ورفع المؤن، والكف عنهم، ووسع سليف اليد عنهم، وأثرهم بالنصفة بالتزام حصة بيت المال، وأنه لم يكن له حجاب ولا بواب، وكان القوي والضعيف والمشروف والشريف والكبير والصغير والرجل والمرأة، سواء في الوصول إليه. ويبدو أنه في زمن هذا الوزير، تم تجديد وتوسيع مستخلص السلطان، فقد خص أحباس جامعة غرناطة بفضلة أموال المستخلص، وزاد في مسقفه في الشرق والغرب، ورمم ربع المستخلص وزاد في حماماته، ورمم حوانيته، وغرس قضبان الجوز في مواضع المياه. وفي النصف الثاني من القرن التاسع الهجري - الخامس عشر الميلادي بدأ السلطين من بني نصر ببيع عقارهم، وهو الأمر الذي تثبتته الوثائق مؤرخاً بالأيام وموثقاً بأسماء الأفراد الذين اشتروها، والوكلاء الذين قاموا بدلاً عن السلطين، فقد اشترى القائد أبوعامر

المدينة وقراها، إضافة إلى مواد مصنعة من الجلد أيضاً، في حين كانت أدوات المطبخ الغرناطي تتراوح بين الخشب والنحاس والخزف والحديد. إن مثل هذه المعلومات توصلنا إلى خصوصية البيت الغرناطي، هذا مما لا توفره لنا المصادر التاريخية التقليدية أو الجغرافية والأدبية، إن اعتمادنا على مجموعة الوثائق قد ساعدنا على استكمال الصورة التقليدية التي اعتدنا وجودها في المصادر التاريخية.

الحياة الاقتصادية في غرناطة

السوق في غرناطة

تعطي الوثائق صورة مؤثرة لحياة مملكة النصريين في السنوات الأخيرة لحكمهم، ويبدو أنهم كانوا يعانون ابتداء من سنة ٨٦٥هـ/١٤٦٠م من نقص في السيولة النقدية الخاصة بهم، فقد بدأوا ببيع العقار الذي يخص (الحضرة العلية) سواء أكان أراض أو مزارع أو دكاكين في قيسارية غرناطة، إيفاء للحقوق المترتبة عليهم، ولم يكن سلطين غرناطة بعيدين عن الحياة التجارية، إذ أنهم كانوا يشاركون في البيع والشراء وبأسعار مرتفعة في هذه الفترة، وكانوا يولكون عنهم الوزراء والقواد للقيام بعملية البيع والشراء، وكانوا يملكون المزارع والقرى والضياح والحوانيت، فقد كان جبل النشم من أملاك الجانب العلي، وجنة عصام أيضاً، التي شهدت مع سقوط المملكة

الطريقة في الوثائق، إذ عرض حانوتان يخصان الحضرة العلية في قيسارية غرناطة، للبيع والذداء عليهما في أماكن الرغبة في ذلك، ومظان الزيادة، إلى أن بلغ ثمنهما على آخر زائد منهما سبعمائة دينار ووردت إشارة أخرى بنفس الأسلوب، مما يدل على أن هذا الأسلوب كان متبعاً ومتعارفاً عليه، ولكن دون تحديد المواقع التي تتم فيها المزاودة.

ويبدو النص على أساليب البيع والشراء، وعلى تحديد حقوق البائع والمشتري واضحاً تماماً في هذه الوثائق فعندما يباع كرم مثلاً (يعين الدمع) خارج غرناطة، يتم بيعه بالتحديد بكافة حقوقه وجرمه ومداخله ومصدره، والنصف الواحد من ماء العين المعلم للكرم المباع، وهذه الإشارات تؤكد على تطور أساليب البيع والشراء، وعلى تحديدها ومعرفة الناس التامة بها.

ويبدو أيضاً أن نوعاً من البيع المؤجل كان مقبولاً، فقد وردت نصوص واضحة في الوثائق تبين أن المشتري لم يكن يقبض أحياناً جميع المبلغ المترتب على البيع، كأن يقال مثلاً: قبض البائع من العدد مائة دينار فضية، أو قبض ستة وثلاثين ديناراً فضية عشرية جديدة، وصارت بيده، وبراه منها، وباقي العدد يدفع بحكم الحلول ..). ويفهم من هذه النصوص ومثيلاتها، أن براءات معينة كانت تعطى للمشتري، تؤكد اعتراف البائع بتسلمه

غالب بن هلال المرجع الخاص بالسلطان بواسطة وكيله بسعر ستمائة دينار من الذهب بصرف الفضة المعتاد، ثم باعه للفارس أبي جعفر أحمد بن عثمان الفروج بمقدار سبعمائة دينار من الفضة ودنانير عشرية، كذلك باع السلطان أبو نصر بن أبي الحسن، موضع الأندريمنهل اللطاخ من مرج غرناطة بتاريخ ١٥ محرم ٨٦٥هـ/ ٢١ أكتوبر سنة ١٤٦٠م، للفارس أبي الحسن علي بن سعيد عثمان الشكوري، لقاء ما ترتب له من مرتبة في الماضي، بثمن قدره مائتا دينار من الذهب بصرف الفضة المعتاد، وفي نفس العام، باع السلطان حانوتين تابعين للحضرة السلطانية العلية، في قيسارية غرناطة بمبلغ وقدره سبعمائة وخمسون ديناراً من الدنانير الذهبية بالصرف المعتاد.

أما أساليب البيع والشراء في سوق غرناطة، فتبدو دقيقة وواضحة، من خلال الوثائق الشرعية ونستطيع التعرف إلى هذه الأساليب وإلى الأسعار وإلى الأسواق في قيسارية غرناطة، حيث نجد أن هناك سوقاً خاصة تقام في أيام الخميس فقط، وتعرف (بسوق الخميس) لكننا لم نعثر على موقع إقامته، أو على أية إشارة تبين نوعية المواد التي كان يتم التعامل بها فيه.

كذلك يفهم من هذه الوثائق أن هناك مزاداً علنياً يجتمع فيه المزاودون في أماكن خاصة، فقد وردت إشارتان لمثل هذه

والتقود في غرناطة، لقد كانت مساحات أراضي المملكة تقاس بمقياس (المرجع)، أما المكايل فممتاوتة حسب المادة التي يتم كيلها، فقد ورد أن الكتان والأبزار والعسل تباع بالرطل والأوقية، وأيضاً يقاس بالمثلقال، ولقد بلغ ثمن ثمانية أرطال وربع من الكتان، ٢٢ مثقالاً، في حين بلغ ثمن ست أوراق من الأبزار الصالحة للزراعة ٣٠ درهماً، في حين كان سعر خمسة أرطال من العسل، ٢٥ درهماً، أما الشعير فكان يكال بالأقداح، وبلغ ثمن عشرين قدحاً من الشعير ١٨ درهماً لكل قدح، ويكال القمح بالأمداد، وكان مقدار ثلاثة أمداد من القمح أربعة أكيال ونصف الكيل. ومن الأمور الطريفة استخدام الحرير بدلاً للنقد في التعامل، فقد تم افتتاح أسير مسلم مقابل خمسة أرطال ونصف من غزل الحرير الطائب الیوجري.

ويرد في الوثائق إشارات لها أهميتها ودلالاتها الكبرى على طرق التعامل بالنقد ونوعيته، وتشير إلى الحالة الإقتصادية في المملكة، ويمكننا ملاحظة مرحلة السقوط، وانتقال المملكة إلى سلطة قشتالة بتغير النقد المستعمل، واعتماد الريالات القشتالية وفي ذلك إشارة إلى تغير السلطة، وسقوط المملكة بيد الملكين الكاثوليكين. ويرد في الوثائق ذكر للدينار الذهبي من الصرف المعتاد من الفضة، ولدينار الفضة العشرية، والذهب الجديد، والذهب بالصرف المعتاد من السكة البالية

للمبلغ، فيقال : (براه منها)، كذلك كان البائع يتسلم (محولة من المشتري منه من الثمن الموصل منه .. وصارت بيده، وبراه منها ...

لقد كانت أسواق غرناطة والقيسارية في القصبة في قلب المدينة، وكانت تضم أصنافاً مختلفة من الحرف، فقد ورد ذكر لتربية الكتانين، وهي المنطقة التي كان يباع فيها الكتان المزروع في غرناطة، حيث كان ينسج ويباع، وكان للبربر نصيب في نسجه، وذكرت أيضاً دكاكين الخفافين في القيسارية، وهي كثيرة، وكان للحدادين مهنة مستقلة، ويسمى ممتنها بالحداد، ولا شك لدينا أن هناك سوقاً خاصاً بالحرير، لكثرة إنتاجه في الكورة، ولأننا عثرنا على إشارات واضحة لاستخدامه في الأنسجة والأثاث أيضاً، إضافة إلى استخدامه أحياناً للمبادلة، واعتباره بدلاً للنقد، لارتفاع ائمانه، وخاصة خارج غرناطة. كما يظهر لنا أنه قد وجد سوق خاص بالفخارين، لأن هناك موضعاً خاصاً بهم، وباباً خاصاً يسمى باسمهم، سبقت الإشارة إليهما، كما أننا نعثر على إشارات كثيرة لاستخدام الأدوات الخزفية في بيوت غرناطة بشكل واسع.

المكايل والموازين وطرق التبادل والنقود في غرناطة

تزخر الوثائق الغرناطية بمعلومات جيدة عن المكايل والموازين، وطرق التبادل



وأخيراً يمكننا التعرف إلى قيمة الدينار الذهبي عن طريق الإشارات الواردة في الوثائق، ويبدو أن قيمته كانت معروفة بالصراف المعتاد من الفضة، وفي الوثيقة رقم ٥٤ والمؤرخة بعام ١٤٨٥م، يرد نص صريح على أن الدينار الذهبي يعادل سبعة دنانير ونصف دينار من الدنانير الفضية، كذلك ورد في الوثيقة رقم ٦٥ والمؤرخة في ٢٧ جمادي أول، سنة ٨٩٦ هـ/ ٧ إبريل سنة ١٤٩١م، أن الدينار الذهبي يساوي ٧٥ درهماً فضياً، وأن دينار الفضة يساوي عشرة دراهم فضية، ويفهم تماماً بوضوح، أن دينار الفضة يساوي عشرة دراهم فضية، وأن هذا هو سبب تسميته بالدينار العشري، إلا أنني لم أستطع العثور على مقدار صرف ريات الفضة القشتالية التي استعملت في المملكة إثر سقوطها بيد الملكين الكاثوليكين، ولذا لم أستطع تقدير وزنها أوقيمتها، إزاء العملة النصرية المتداولة والتي ذكرناها.

أساليب الزراعة في غرناطة من خلال الوثائق

يبدو أن نشاطاً واضحاً في بيع وشراء الأراضي داخل غرناطة وفي مرجها وقراها قد بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، ويرد في الوثائق ذكر لبيع بعض المواقع، ويمكن إحصاء ثلاثين موقعاً بيعت خارج غرناطة في المدة الواقعة ما بين ١٥ شعبان سنة

المطبوعة، والسكة الجديدة الطيبة، والريالات القشتالية، وهناك إشارات إلى ذهب عين غرناطي، وذهب عيني جديد، وذهب بالي جاري، وذهب عين سعدي. أما النقد المستخدم في غرناطة في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي أيام الوزير لسان الدين بن الخطيب، فنجد أخباره بالتفصيل التام؛ إذ يذكر هذا الوزير صرفهم فضة خالصة، وذهب ابريز طيب، أما الدراهم فمربعة، وأنها من أيام وزن المهدي القائم بدولة الموحدين، والأوقية من الدراهم تبلغ سبعين درهماً، أما الكتابة فمختلفة، فهي أيام لسان الدين بن الخطيب على شق. «لا إله إلا الله، محمد رسول الله» والشق الآخر «لا غالب إلا الله، غرناطة»، أما نصف الدرهم وهو القيراط فعلى شق «الحمد لله رب العالمين» والشق الثاني «وما نصر إلا من الله» ونصف القيراط الربع وفي شق «هدي الله هو الهدى» والشق الثاني «العاقبة للمتقي» ويبين أن في الدينار من الأوقية ستة دنانير وثلاثي دينار، وفي الدينار الواحد ثمن أوقية وخمس ثمن أوقية، ومكتوب على الدينار في شق «قل اللهم مالك الملك بيدك الخير» وعلى دائرته «إلهمك إله واحد، لا إله إلا هو الرحمن الرحيم» وفي الشق الثاني «الأمير عبدالله يوسف بن أمير المؤمنين أبي الحجاج، بن أمير المؤمنين أبوالوليد اسماعيل بن نصر، أيد الله أمره»، وعلى دائرته شعار «لا غالب إلا الله».

مارس سنة ١٤٩٢م، وتاريخ آخر وثيقة وهو ١٠ ربيع الأول سنة ٩٠٠هـ / ٩ ديسمبر سنة ١٤٩٤م، قد جرت عقود البيع بأسماء قواد أسبان ووكلاء قشتاليين، وكان البيع يتم بالريالات القشتالية، وتركزت عمليات البيع والشراء على الأراضي الواقعة خارج غرناطة وما حولها، عدا صفقة واحدة تمت داخل غرناطة، حيث تم شراء جميع الجنة الواقعة ببرض باب الفخارين من قبل قائد إسباني بستمئة دينار من الفضة والدنانير العشرية، إن هذه المعلومات على درجة كبيرة من الأهمية إذ أنها تبين كيفية انتقال الأملاك الأندلسية إلى الأيدي القشتالية، وتشير صراحة إلى استخدام النقد القشتالي جنباً إلى جنب مع النقد الغرناطي الجديد المنسوب إلى آخر أيام سلاطين بني نصر الملقب (بالصغير).

ونعثر من خلال الوثائق على ملاحظات متميزة لأساليب الزراعة في المنطقة، وعلى أسعار المواد المستخدمة للزراعة ونوعيتها، فقد كانت تنقية الزرع بفدان ابن عامر تكلف ستين درهماً، وكان سعر ثمانية أرطال وربيع الرطل من الكتان اثنين وعشرين مثقالاً، وسعر ست أوراق من الأبرار الصالحة للزراعة ثلاثين درهماً، وسعر عشرين قدحاً من الشعير ثمانية عشر درهماً لكل قدح، أما مقدار ثلاثة أمداد من القمح فيبلغ أربعة أكيال ونصف الكيل.

٨٥٦ هـ / ١ سبتمبر سنة ١٤٥٢م، و ١٠ ربيع الأول سنة ٩٠٠هـ / ٩ ديسمبر سنة ١٤٩٤م، وهي مدة تقارب اثنين وأربعين عاماً. وقد تفاوتت أسعار هذه المواقع ومساحاتها، حيث وصل سعر الفدان بمنهل الشنينات ألفاً وتسعمائة وأربعة دنانير، في حين بلغ أدنى سعر لكرم بعين الدمع مع قبة معه تستعمل لتربية النحل والبناء ثمانية وثلاثين ديناراً من الذهب بالصرف المعتاد من السكة الجديدة، وذلك في ٢ ذي الحجة سنة ٨٨٠ هـ / ٢٧ فبراير سنة ١٤٧٦م. أما في مسرح غرناطة فقد ورد ذكر لتسعة عشر عقداً لبيع أراض خصبة في المرج، ويلاحظ أن عملية البيع والشراء في هذا الموقع كانت متأخرة، وخاصة قبل سقوط المدينة بعام واحد بيد الملكين الكاثوليكين، حيث عقدت عدة عقود بيع في قسائم متعددة في جنة عصام، وقسيمة الظل، وقسيمة أخرى من جنة عصام قبالة البيت، وقسيمة الثمانمائة من جنة عصام، وقسيمة الرقيقة، وقسيمة الحفرة الصغرى من جنة عصام، وقد تراوحت اثمان هذه القسائم تبعاً للمراجع التي تضمها كل قسيمة، حيث كان يتم في كل عقد تحديد عدد المراجع، وسعر كل مرجع، وغالباً ما كان سعر المرجع في جنة عصام بكافة قسائمها يبلغ تسعة دنانير ذهبية جديدة لكل مرجع منها.

ويلاحظ أنه خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩ جمادي الثاني سنة ٨٩٧ هـ / ١٩



وفهم من الوثائق أنه كان في غرناطة نظام دقيق ومتعارف عليه للري، ويبدو أنه نظام متطور يراعي أوضاع الفلاحين، ومواقع الأراضي، وقربها من المياه والسقي، كما يبدو أنه كان للاستسقاء مكرى خاصاً به، وقد عثرنا على معلومات متميزة لكيفية توزيع المياه، بتحديد حدود السقاية في عقود البيع والشراء بدقة، بما في ذلك تحديد الأيام والساعات أيضاً، وبعد، فإن هذه الدراسة جزئية، ويمكن لتخصص في الموضوع أن يوظف هذه المعلومات ويضيفها إلى المادة التاريخية والجغرافية والفقهية والأدبية لتكوين صورة شاملة وواسعة، ونأمل أن نتمكن من الإطلاع على جهود مستقبلية في هذا المجال. كما نأمل أن يقوم أهل الاختصاص في تاريخ الأندلس، بنشر الوثائق الشرعية المخطوطة للمساعدة على إجراء دراسات جادة ودقيقة.

المصادر

- ١ - مجموعة الوثائق العربية الغرناطية، تحقيق لويس دي لوثينتا، تعريب د. حسين مؤنس، معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، ١٨٣٠ هـ / ١٩٦١ م.
- ٢ - لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، مجلد أول تحقيق وتقديم، محمد عبدالله عنان، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٥٥ م.
- ٣ - مؤلف مجهول من القرن التاسع (معاصر لسقوط غرناطة)، نبذة العصر
- ٤ - لوي كاردياك، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون (المجابهة الجدلية ١٤٩٢ - ١٥١٦ م) تعريب وتقديم، د. عبدالجليل التميمي، تونس، ١٩٨٣ م.
- ٥ - محمد عبده حتاملة، محنة مسلمي الأندلس عشية سقوط غرناطة وما بعدها، سنة ١٩٧٧ م عمان، نشر بدعم من الجامعة الأردنية.